*تعريف الفاعل بين النحاة والعُكبري*

*بحث في النحو*

*إعداد/ منى السيد عوض إبراهيم*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*Mona\_aoud@yahoo.com*

**خلاصة—هذا البحث يبحث في تعريف الفاعل بين النحاة والعُكبري.**

*الكلمات المفتاحية: الفاعل، الوصف، المبتدأ.*

# ***المقدمة***

معرفة أسس تعريف الفاعل بين النحاة والعُكبري ، فأبو البقاء يقول: الفاعل عند النحويين، يريد بذلك أن يبين أن الفاعل في الاصطلاح أو في اصطلاح النحاة: ما هو إلا اسم مسند إليه، وقوله: الفعل؛ لأن لنا وقفة عندها أيضًا، الفاعل عند النحويين إذن: الاسم المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه. ويعود الضمير في قوله: مقامه على الفعل- مقدمًا عليه -أي: هذا الفعل أو الذي قام مقامه لا بد أن يكون مقدمًا على الفاعل.

1. *المقالة*

وأول ما نقف عنده قول أبي البقاء: الفاعل عند النحويين: الاسم المسند إليه الفعل، أو ما قام مقامه مقدمًا عليه سواء وُجِدَ منه حقيقة أو لم يوجد.

بدأ أبو البقاء عبارته بقوله: الفاعل عند النحويين، ويعني بقوله: عند النحويين. أي: في اصطلاح النحاة، معنى ذلك أن الفاعل والمبتدأ والمفعول وسائر الأبواب في النحو يبدأ الشارحون والعلماء بتعريف، هذا التعريف يشتمل على أمرين:

الأول: اللغة، الفاعل في اللغة: من أوجد الفعل باعتباره أنه مشتق، وأنه فاعل على وزن فاعل، يعني عبّر النحاة كما عبّر اللغويون بالوصف الذي هو فاعل -أي: بالمشتق.

فأبو البقاء يقول: الفاعل عند النحويين، يريد بذلك أن يبين أن الفاعل في الاصطلاح أو في اصطلاح النحاة: ما هو إلا اسم مسند إليه، وقوله: الفعل؛ لأن لنا وقفة عندها أيضًا، الفاعل عند النحويين إذن: الاسم المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه. ويعود الضمير في قوله: مقامه على الفعل- مقدمًا عليه -أي: هذا الفعل أو الذي قام مقامه لا بد أن يكون مقدمًا على الفاعل.

ثم قال أبو البقاء: سواء وُجِدَ منه حقيقة - أي: أن الفعل وُجِدَ من الفاعل على اعتبار الحقيقة لا على اعتبار شيءٍ آخر سوف نتعرض له، فالذي وُجِدَ منه الفعل على سبيل الحقيقة أو على اعتبار الحقيقة لا المجاز؛ لأن كلمة الحقيقة تطلق ويراد بها ما لم يكن مجازًا، والحقيقة -كما هو مقرر في درس البلاغة- استعلمت الكلمة فيما وُضِعَتْ له، حين تقول: قام زيد، القيام حدث من زيد حقيقة.

إذن الاسم الصريح هنا معناه: الكتلة اللفظية الواحدة مفردة من حيث الدلالة اللفظية، ومثنى أيضًا من حيث الدلالة اللفظية، وجمعًا من حيث الدلالة اللفظية كذلك؛ إذن نحن مع الاسم الصريح إما أن نكون مع مفرد من حيث اللفظ، أو مع مثنى، أو مع جمع، والثلاثة تندرج تحت الإفراد أو تحت الاسم الصريح؛ لأنها الكتلة اللفظية الواحدة؛ إذن "قام زيدٌ" زيد فاعل، وهو مفرد من حيث الدلالة اللفظية، وفي الوقت نفسه هو اسم صريح بمعنى أنه ليس مؤولًا من كلمتين أو من ثلاث كلمات وهكذا، فأنتم ترون الآن في هذا المثال: "قام زيدٌ" قام فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح لا محل له من الإعراب، وزيدٌ فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجملة على الابتدائية لا محل لها من الإعراب كذلك؛ إذن زيدٌ اسم صريح، المؤول به -أي: المؤول بالصريح- له مثال، ومثاله حين تقول: يسرني أن يقومَ زيدٌ، حين تعود به إلى الأصل إلى الاسم الصريح ماذا تقول؟ تقول: يسرني قيامُ زيدٍ، أصبح الفاعل مع المصدر المؤول مضافًا إليه، فأنت تقول: يسرني قيامُ زيدٍ، وللمصدر المؤول شاهدٌ في كتاب الله، وهو موجودٌ في كتب النحو، وهو الآية الحادية والخمسون من سورة العنكبوت؛ حيث يقول ربنا تعالى: {ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ} [العنكبوت: 51] هذه الآية يذكر النحاة جزءها الأول، أي أنهم يذكرون موضع الشاهد: {ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ} حتى إن بعضهم ليقول: {ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ} يَكْفِ: مضارع مجزوم، وهو في حاجة إلى فاعل؛ لأنه فعل وكل فعل لا بد له من فاعل، وفاعله هنا ليس اسمًا صريحًا، وإنما هو مؤول بالصريح، ويتركب من أن وما دخلت عليه، وهي قد دخلت على مضارع نصبته هذا عملها، وهي ومنصوبها في تأويل مصدر، فهل وردت أن هنا وبعدها منصوبها أم أن الأمر مختلف؟.

الحق أن الأمر مختلف؛ لأنّا لا نجد "أنْ" هنا وإنما نجد "أنَّ"، والفرق بين "أنْ" و"أنّ"؛ لأن "أنْ" ناصبة للمضارع، و"أنّ" ناصبة للاسم رافعة للخبر إلا على لغة من ينصب بها الجزأين: إنّ حراسنا أُسدا؛ إذن {ﯘ} "أنّ" واسمها، و{ﯙ} الجملة الفعلية التي هي خبر أنّ المفتوحة الهمزة في محل رفع خبر أنّ، وأنّ واسمها وخبرها فاعل يكفي؛ إذن جاء الفاعل اسمًا، ولكنه جاء اسمًا مؤولًا بالصريح، أي: لم يجئ اسمًا صريحًا على المعنى الذي ذكرناه، وهو كونه كتلة لفظية واحدة {ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ} التقدير: أولم يكفهم إنزالنا عليك الكتاب، طبعًا الكتاب: مفعول به منصوب، والمصدر المؤول من أنّ واسمها وخبرها الذي جاء جملة فعلية؛ إذن الفاعل هو المصدر المؤول من أنّ مفتوحة الهمزة واسمها وخبرها.

نوع "أل" في قول العكبري: "الفعل":

يقول أبو البقاء: الفاعل عند النحويين الاسم المسند إليه الفعل، كان حقُّه أن يقول: كما قال ربنا تعالى: {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ} [الأعراف: 82] تستطيع أن تجعل المصدر المؤول اسمًا للناسخ، وأن تجعل الذي يلي الناسخ كما في قوله: {ﭓ} خبر مقدم، كان حقه أن يقول: الفاعل عند النحويين الاسم المسند إليه فعل.

لكن أبا البقاء لم يقل هذا، قال: الاسم المسند إليه الفعل، و"أل" في قوله: الفعل؛ جنسية، يعني لا تفيد التعريف المعهود، وربنا تعالى يقول: {ﭥ ﭦ ﭧ} [النساء: 28] إذن لا يقصد النظم الجليل بالإنسان الإنسان المعين المعهود المعروف الذي هو فلان، وما عداه يكون قويًّا، وهذا ليس مراد الآية، إنَّما مراد الآية: أن جنس الإنسان قويًّا تراه في عضلاته، أو في ماله، أو في حسبه أم ضعيفًا كل إنسان ضعيف، وتقرءون قول الله تعالى: {ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ} [الجمعة: 5] لا يقصد النظم الجليل الحمار المعين المعروف، وإنما كمثل جنس الحمير، أي حمار يحمل أسفارًا لا يدري:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| كالعيس في الصحراء يقتلها الظما | \* | والماءُ فوق ظهورها محمولُ |

إذن لا يُستثنى حمار، ومع هذا جاء معرفًا بـ"أل"، ولعلكم درستم قول الشاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ولقد أمر على اللئيم يسبني | \* | .... .... .... .... |

الشاهد: أنه قد تأثر بأساليب القرآن الكريم، وجاء بكلمة الفعل معرفة غير منكرة، وإذا جاء بها معرفة غير منكرة، فإن ذلك أدعى إلى أن نقف وأن نسأل: ما نوع "أل" أهي تفيد التعريف بمعنى التخصيص، فإذا أُسند الفعل قام إلى زيد، فلا بد أن يُسند الفعل قام إلى محمد، ولا بد أن يُسند الفعل قام إلى المجتهدين إذا قلت: قام المجتهدون، لا يصلح أن تقول: قام المجتهدون، ثم تقول بعد قليل: قام زيد، ثم تقول بعد قليل: قعد، لا يصح قعد، وإذا عبّرت بقعد لا يصح قام، وبناء على هذا تفسد اللغة كلها.

قول بعض النحويين: "الفاعل ما وُجِدَ منه الفعل وغيره محمول عليه":

ثم يقول -عليه رحمة الله تعالى: وقال بعض النحويين: الفاعل مَنْ وُجِدَ منه الفعل وغيره محمولٌ عليه، هذه العبارة نقلها أبو البقاء ثم ضعفها، وذكر علل الضعف، وهي أربع:

الوجه الأول: أن الفاعل قد يأتي غير صادرٍ الفعل منه، ومَثّلَ لذلك بقوله: مات زيدٌ، يريد أبو البقاء أن يقول: إن قولنا: مات زيدٌ، تعبير يشتمل على فعلٍ هو مات، وعلى فاعلٍ هو زيدٌ، وهذا التعبير يتنافى، وما نقله عن بعضهم ونصه المنقول عنهم: الفاعل مَنْ وُجِدَ منه الفعل وغيره محمولٌ عليه، وكأن أبا البقاء يرد على الجزء الأول، وكأنه يترك الثاني إن صح النقل؛ لأنهم حين يقولون: وغيره محمولٌ عليه، هم لا ينكرون ما مَثّلَ به أبو البقاء؛ إذن هم يدركون أن الفاعل في نحو قولنا: قام زيدٌ، حدث القيام من زيد، وأن الفاعل في نحو قولنا: مات زيدٌ، محمولٌ على قام زيد، هو لم يتعرض للحمل، وإنَّما قال: الفاعل قد يأتي غير صادرٍ الفعل منه، وذلك مثل: مات زيدٌ، هل حدث موتٌ من زيد؟ لا؛ إذن كيف يكون الفاعل وهو مَنْ وُجِدَ منه الفعل؟!.

الوجه الثاني: أن ذلك يتناقض وأساليب النفي، يعني حين قال: ما قامَ زيدٌ، أنتم تعلمون أنَّ الفاعل هنا زيد، وهذا من حيث الإعراب، وحين قلنا: ما قامَ زيدٌ نفينا القيام عن زيد، فكيف تقولون يا مَنْ نقل عنكم أبو البقاء: إنَّ الفاعل مَنْ وُجِدَ منه الفعل؟! إذن ذلك يتناقض وأساليب النفي التي جاءت مركبة من فعلٍ وفاعلٍ، لكنها مصدرة بحرف نفي، وما دامت مصدرة بحرف نفي؛ إذن انتفى الفعل الذي أُسند إلى الفاعل الذي تزعمون أنه لا بد أن يكون الفعل قد وُجِدَ منه.

الوجه الثالث: أن قولنا: ما قامَ زيد، انتفى القيام عن زيد، فكيف يُشتق له منه اسم مثبت، هذا الوجه أرى أن فيه ما يدعو إلى شرحه، هو يريد أن يقول: ماذا تقولون في: ما قامَ زيدٌ؟ تقولون: انتفى القيام، فكيف يشتق له من المنفي اسم مثبت، وهو فاعل؟ نحن نقول: زيد فاعل، اشتققنا كلمة فاعل من منفي.

فهو في هذا الوجه يعرض لقضية الاشتقاق، فهو يريد أن يقول: نحن نشتق من كتب كاتب، أو نشتق من الكتابة -باعتبار أنه من أهل البصرة وهم يرون أن المصدر هو الأصل - أو نشتق من الفعل كاتب ومكتوب، لكن إذا قلنا: انتفى القيام، ولذلك عبّر أبو البقاء ها هنا، وقال: انتفى القيام، والقيام مصدر قام، انتفى القيام عن زيد، فكيف تقولون: زيد قائم، أي: كيف تشتقون له من انتفاء القيام قيامًا، يعني وقوف أبي البقاء هنا حول قول العلماء: انتفى القيام، كيف تقولون: انتفى القيام، ثم تشتقون القيام من القيام، أو قائم من القيام، ولكن قائم من لا قيام، كيف تشتقون قائم لزيد.

الوجه الرابع: أنَّ الاسم إذا تقدم على الفاعل لا يكون فاعلًا، يعني إنَّما يكون مبتدأ لكنه لا يكون فاعلًا، ومن ثَمّ لا يحدث منه الفعل.

يمكن أن نرد على العكبري قائلين: إنه ليس انتفاءً كليًّا، بدليل أن قولنا: زيدٌ قام، الفاعل في قام ضمير زيد، وضمير زيد أي فرق بينه وبين زيد، حين نقول: زيد قام، ونعرب هكذا: زيدٌ: مبتدأ مرفوع، وقام: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل مستتر تقديره هو، وهنا لا صلة لزيد بالقيام، وإنَّما القيام لأبي زيد، زيدٌ قام أبوه، وهكذا، أو أبو جاره.

إذن يمكن أن نرد على أبي البقاء قائلين: إنه ليس انتفاءً كليًّا بدليل أن قولنا: زيد قام، الفاعل في قام ضمير زيد، وإنَّما المسألة مرجعها إلى الصنعة النحوية، وهذا كلامٌ غالٍ نفيسٍ؛ لأنه يسد أبوابًا كبيرة واسعة من الخلاف لا إلى تضارب الأقوال في الناحية المعنوية.

وقول أبي البقاء: وقال بعض النحويين: الفاعل مَنْ وُجِدَ منه الفعل، وإن كان السيوطي في (همع الهوامع) قد ذكر الذي ذكره أبو البقاء.

وتعبير السيوطي في (الهمع): "الفاعل ما أُسند إليه عاملٌ مفرغ على جهة وقوعه منه" هذا الذي ربما يكون له تاريخ قبل أبي البقاء، وهو متقدمٌ على السيوطي، ما أُسند عليه عاملٌ مفرغ، وكلمة السيوطي: ما أُسند إليه عامل، فيها دقة لأنها أغنته عن أن يقول: ما أُسند إليه فعل أو ما قام مقامه كما فعل أبو البقاء، وإنَّما قال: عامل، فإن سألنا السيوطي: ماذا تقصد بالعامل؟ أجاب وقال: العامل هو الفعل وما يشبهه، فإذا سألناه: وما الذي يشبهه؟ أجاب فقال: المصدر، والصفة المشبهة.

ما معنى قول السيوطي: المفرغ؟

الاستثناء المفرغ هو: ما فُرِغَ لِمَا بعد إلا، والعامل المفرغ {ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ} [آل عمران: 144] ما قام إلا زيد، ليس هناك أمام ما قبل إلا شيءٌ إلا أن يعمل فيما بعدها، هو مطلوبه تفرغ من أجل الحصول عليه. تقول: ما قام إلا زيدٌ، فزيد فاعلٌ لقام التي هي قبل إلا؛ ولذلك سماه النحاة الاستثناء المفرغ.

السيوطي نقل هذا المعنى الذي تحفظونه في باب الاستثناء، وقال: عامل مفرغ، وقال: حين أقول: ما أُسند إليه عاملٌ مفرغٌ يخرج بذلك نحو قول الله تعالى: {ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ} [الأنبياء: 3] آية الأنبياء، معنى هذا: أن السيوطي يرمي إلى القضية المعروفة في اللغة المشهورة، والتي عُرِفَتْ بـ أكلوني البراغيث، أو لغة طيئ، وأزد شنوءة، يعني كأن السيوطي يقول: إن الفعل "أسرَّ" فاعله واو الجماعة.

إذن {ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ} الذين ظلموا هم الذين أسروا النجوى. وإذا أعربت {ﭪ} فاعلًا لـ"أسرّ" تكون هذه الواو مجرد علامة.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ